

Distr.: General
26 November 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والمدة في قرارات لاحقة، آخرها القرار ١٨٢١ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، وظلت منطقة عمليات القوة هادئة بوجه عام. وقامت القوة بالإشراف على المنطقة الفاصلة مستخدمة مواقع ثابتة ودوريات لضمان إبعاد القوات العسكرية التابعة لأي من الطرفين عنها. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقد مستوى المعدات والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا على حرية حركة القوة. وواصلت القوة تكييف وضع عملياتها مع الأنشطة التدريبية التي تواصل قوات الدفاع الإسرائيلية القيام بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا، ومع تزايد استيطان المدنيين السوريين لمناطق قرب خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. واستمر الجانبان في بناء مواقع دفاعية جديدة وفي تحديد المواقع القائمة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانبين. وقامت، أيضا، قوات الأمن التابعة لكلا الجانبين بعمليات لمكافحة التهريب. وواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون عملهم الدوري في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع



بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية. واتخذ الطرفان خطوات لتخفيف القيود على حركة نقل الإمدادات الخاصة بالقوة عبر بوابتي ألفا وبرافو.

٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٥٣٦ طالبا و ٣٨٨ حاجًا، وعروس واحدة، و ٥ مدنيين، ورُفات شخص واحد. وقدمت القوة أيضا العلاج الطبي لـ ١٨٣ مدنيا.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل خطرا يهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام في المنطقة وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام. وظلت القوة على استعداد لدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما تضطلع به من أنشطة لزيادة الوعي بين السكان المدنيين بخطر الألغام.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مكونة من ١٠٣٩ جنديا من البلدان التالية: بولندا (٣٤٣ جنديا)، كرواتيا (٩٥ جنديا)، كندا (جنديان)، النمسا (٣٨١ جنديا)، الهند (١٨٨ جنديا)، اليابان (٣٠ جنديا). وقامت اليابان بتعيين ما مجموعه ١٥ موظفا ليكونوا بتمثابة عنصر دعم وطني. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد ٧٥ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القوة على تنفيذ مهامها.

ثالثا - الجوانب المالية

٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٤/٦٢ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مبلغا قدره ٤٥,٧ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وفق التوصية الواردة في الفقرة ١٢ أدناه، سوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٢٣,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى التاريخ نفسه ٤,٠١٤,١ مليون دولار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع المبالغ المستحقة

للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٢,٤ مليون دولار. وتم تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين حتى آب/أغسطس وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قضى مجلس الأمن، في قراره ١٨٢١ (٢٠٠٧)، بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلي أن أقدم تقريراً في نهاية الفترة عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/63/361)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٨٤/٦٢ و ٨٥/٦٢، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٠ - ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئاً عموماً. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهمتها بشكل فعال بالتعاون مع الطرفين.

١١ - بيد أن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل على ما هي عليه ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. يحدوني الأمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها وصولاً إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا السياق، أشجع الطرفين على استئناف محادثات السلام غير المباشرة التي بدأها برعاية تركيا، بهدف إقامة سلام شامل وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد.

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. وأوصي بالتالي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

ومن المأمول أن يبذل الجانبان جهوداً للتخفيف من القيود المفروضة على حرية تنقل القوة وحركة إمداداتها.

١٣ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاماً علي أن أوجه الانتباه إلى النقص في تمويل القوة. فالاشتراكات المقررة غير المدفوعة بلغت ٢٣,٧ مليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، بلغت الأموال المستحقة للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ٢,٤ مليون دولار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. والاشتراكات غير المدفوعة تعرقل قدرة الأمانة العامة على دعم عمليات القوة والسداد للدول الأعضاء المساهمة بقوات فيها.

١٤ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء فولفغانغ جيلكه، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين للعمل في القوة.

